سلسلة فوائد الكتب (٣)

# فوائد منتقاة من (شرح اللؤلؤة في النحو) لجمال الدين السرمري

أبو مالك العوضي

AboMalekAlawady@

# ( اللؤلؤة في النحو )

**منظومة مختصرة للعلامة جمال الدين أبي المظفر يوسف بن محمد السُّرَّمَرِّي الحنبلي المتوفى سنة ٧٧٦**

**أبياتها نحو مائة وستين بيتا من بحر البسيط.**

**وقد شرحها الناظم شرحا مختصرا، لعله الشرح الوحيد لهذه المنظومة.**

**ويمكن تحميل النظم من هذا الرابط:**

http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=91208

**وهذه فوائد منتقاة من هذا الشرح، أسأل اللّه أن ينفع بها.**

٥

والحمد أعم من الشكر لأن الشكر يكون في مقابلة إحسان والحمد بغير ذلك فالله تعالى محمود على السراء والضراء.

وقيل الشكر أعم من الحمد من وجه والحمد من الشكر من وجه

عموم الشكر أن الحمد لا يستعمل إلا في القول، والشكر لا [كذا] يستعمل في القول والعمل، تقول: سجدت شكرا لله تعالى والسجود عمل.

/ ووجه عموم الحمد أنك قد تحمد الرجل على شجاعته وعمله، وإن لم تنتفع بذلك، كما تحمد الطبيب الحاذق وإن لم تنتفع بطبه، ولم تستطبه، وقد يكون في مقابلة إحسان فهو أعم من هذا الوجه

١٩

وإنما كان شأن القوم هذا [يعني مجانبة اللحن] لأن الغالب عليهم معرفة العربية، وكان اللاحنون قليلا، فأما في زماننا هذا فالتكلم بالنحو بين العوام مجلبة للهوان والشر، فليتق التكلم به مع غير أهل العلم به

٢١

قلت: ولقد كان شيخنا الإمام العلامة تقي الدين أبو بكر عبد الله الزريراني يكلم الناس غالبا بلسان العوام في المفاوضة والأخذ والعطاء ونحو ذلك حتى إنه كان يفخم الراء فلا يفخمها على عادة العوام ببغداد، فإذا تكلم في الفقه والعلوم، والدروس ونحوها فما رأيت أحدا أفصح منه، فإن لكل مقام مقالا.

٢٦

وأرجو لمن حفظ هذه المقدمة وفهمها ألا يحتاج معها إلى كثير مهم في هذا الفن، فإنها اشتملت على جل المقاصد واحتوت على وسائط القلائد.

٣٤

إذا طارح النحوي ... إلخ

٣٥

ومن علامات الاسم إسناد النفع والضر إليه فكل ما ضر ونفع فهو اسم

[هذا وهم من المؤلف، فليس إسناد النفع والضر بخاصة تختلف عن إسناد الوصف أو المدح أو الذم أو القوة أو الضعف أو غير ذلك.

ثم وقفت على من سبق المؤلف لهذا القول وهو أبو الحسن الأخفش الأوسط كما نقل ذلك ابن السيد في إصلاح الخلل]

٤٩

وقد تشدد الواو من (هو) قال الشاعر:

وإن لساني شهدة يشتفى بها ..... وهوَّ على من صبه اللّه علقم

٥٥

ألا ترى / أنك إذا قلت ( ما رأيت الهلال) بنصب الهلال كنت نافيا لرؤيته، ولو رفعته كنت مثبتا لها، أي الذي رأيت هو الهلال

وكذلك لو قلت (ما أخذت منك درهما) كنت بالنصب جاحدا، ولو رفعت كنت مقرا، أي الذي أخذته منك درهم، فلولا الإعراب لالتبس الإقرار بالنفي، وهذا ظاهر واضح)

٥٩

وهنا قاعدة، وهي أن الحرف والفعل في الأصل غير متمكنين، وكل ما ناسب من الأسماء ما لا تمكن له في / الأصل بني، ولا يحتاج لتفصيل، فتقول: علة البناء في الأسماء إما شبه الحرف، أو كونه اسما للفعل ك(إيه، ونزال، وهلم ونحو ذلك) والله تعالى أعلم.

٦٢

والنصب والجر لا يوجدان حتى يتقدم الرفع كقولك (ضرب زيد عمرا ومررت بزيد)

٦٦

والنحب النذر قال تعالى: {فمنهم من قضى نحبه} أي ما كان نذر من القتال حتى يقتل

٦٧

الفتح أخف الحركات

٧١

ولك أيضا أن تدغم كما سبق وأن تظهر فإن أظهرت أسكنت آخره، فقلت: اغضض بصرك واكفف يدك، قال الله تعالى: { قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم } وقال: {اغضض من صوتك} على اللغتين جميعا.

[هذا خطأ من المؤلف، فالأول مجزوم بحذف النون!]

٧٣

لكن تقف على المنصوب وحده بالألف بدلا من التنوين وليس كذلك الوقف على المجرور والمرفوع؛ لأن المجرور لو وقف عليه بالياء لالتبس بياء الإضافة، كقولك: مررت بغلام، فلو أثبت فيه الياء لظن أن الغلام ملكك.

ولو قلت (هذا زيدو) في الرفع لخرج عن أصل كلام العرب، إذ ليس في كلامهم اسم آخره واو فيها ضمة، وإنما يوجد ذلك في الأفعال حتى إنهم / اضطروا في بعض الجموع إلى مثل ذلك فأبدلوا الواو ياء وكسروا ما قبلها، فقالوا في جمع دلو وجرو (أدل وأجر) والأصل (أدلو وأجرو) ففروا من الواو التي قبلها ضمة إلى كسرة محافظة على مقاييس الأصول.

٨٩

قال المصنف: كنا عند الإمام أمير المؤمنين المعتضد بالله الخليفة المصري بدمشق حين قدمها في سنة ثلاث وخمسين وسبعمائة فقرأت له جزءا من مسموعاتي والتمست منه أن يكتب الطبقة بخطه الشريف فكتبها، ثم كتب في آخرها (كتبه أبا بكر بن سليمان) فتناول الجزء بعض الحاضرين من يده فقرأه فالتفت إلى آخر عن جانبه فغمزه فانتبهت لهما وقد كنت رأيت حين كتب ذلك ولم يحتمل المجلس تلحين الخليفة، ولا هان على ما دار بين ذينك الشخصين، فأنشدت في الحال قولهم:

إن أباها وأبا أباها ..... قد بلغا في المجد غايتاها

/ فطرب من في المجلس لذلك، أما الحاضرون فإنهم عجبوا لاستحضار دليل جواز ذلك بسرعة، وأما مولانا أمير المؤمنين فإنه اتخذه في معرض المدح له ولآبائه إما لجودة خطه وإما لإتيانه بالمقصود، ولم يزل بعض من حضر ذلك المجلس يذاكرني بما جرى ويستحسن ذلك، وقال لي: تذاكرنا ذلك في بعض الأيام وعندنا شخص من الفضلاء فاستحسن ذلك وأنشد:

فأطرق إطراق الشجاع ولو رأى ..... مساغا لناباه الشجاع لصمما

فقيل له: ليس هذا مما يستشهد به في مثل هذه المسألة، ولا في هذا المجلس، أين ذاك من هذا؟ أو كما قال.

٩٤

وكان أصلها [يعني النون في التثنية] السكون لكن لما سكن ما قبلها كسرت لئلا يلتقي ساكان.

ومن حكم الساكنين إذا التقيا كسر أولهما إلا أن الألف لما لم يمكن تحريكها كسرت النون.

٩٦

قال الجوهري: المقصور إذا كان على أربعة أحرف ثني بالياء على كل حال

[قال المحقق: لم أقف على النص في الصحاح]

١٠٠

ويكون [جمع المذكر السالم] غالبا لمن يعقل، فأما قوله تعالى عن السماء والأرض: {قالتا أتينا طائعين} فإنه لما وصفهما بالقول الذي هو من خصائص من يعقل جمعهما جمع من يعقل ليطابق أول الكلام آخره، ونظائره كثيرة في القرآن وغيره

١٠٦

وجميع صفات المؤنث تجمع بالألف والتاء عند النحاة إلا ما كان على وزن فعلاء التي مذكرها أفعل كبيضاء وخضراء أو على / وزن فعلى التي مذكرها فعلان كسكرى وغضبى فلا يجوز أن يقال في جمع بيضاء وسكرى بيضاوات ولا سكريات كما لا يجوز جمع مذكرها بالواو والنون فيقال أبيضون وسكرانون لأن كل ما لا يجمع مذكره بالواو والنون لا يجمع مؤنثه بالألف والتاء

١٠٧

وجاء عن العرب جمع أسماء مذكرة من أجناس ما لا يعقل وهذا مما يؤخذ سماعا ولا يقاس عليه كحمامات وسرادقات وساباطات ومقامات ومحرمات وشعبانات ورمضانات وذوات / القعدة وذوات الحجة وبنات عرس وبنات آوى، ونحو ذلك

١١٠

وإذا حصل الغرض بالأخف لم يعدل عنه إلى الأثقل،

١١٢

وفي جمع التكسير ما يوجد في آخره ألف وتاء فيتوهم المبتدئ أنه من قبيل جمع التأنيث السالم الذي لا يفتح تاؤه في النصب، مثل (أبيات وأقوات وأموات) فهذه الجموع من أنواع جمع التكسير

١١٥

كل أدوات يتفق عليها فلها أم تستولي عليها كـ(من) في حروف الجر والهمزة في أدوات الاستفهام و(إلا) في أدوات الاستفهام و(إن) المكسورة فيما ينصب الاسم ويرفع الخبر، و(كان) فيما يرفع الاسم وينصب الخبر، و(ظننت) في أفعال الشك واليقين، و(الباء) في حروف القسم، و(لم) في عوامل الجزم.

١٢٣

وتختص [الباء] على اختلاف مواقعها بحركة الكسر، وكل حرف من حروف المعاني لا يوجد إلا مفتوحا، وإنما خصت الباء بالكسر لأنها في كل مواقعها تجر، فجعلت حركتها من جنس عملها.

١٢٤

اعلم أن الفرق بين واو القسم والواو التي يضمر بعدها (رب) أن واو القسم يجوز أن تدخل عيها واو العطف وفاؤه كقولك (واللّه) (ووالله) وكما قال سبحانه وتعالى: {فوربك لنسألنهم أجمعين} والواو القائمة مقام (رب) لا تدخل عليها واو العطف، ولا فاؤه فلا يجوز أن تقول: ووصاحب نبهته لينهضا، ولا (فوصاحب) فاعرف ذلك.

١٣٥

ولا يجوز أن يكون أول المضافين معرفا بالألف واللام بحال

١٣٧

ومما لا يتعرف بالإضافة وإن أضيف إلى المعرفة (مثل وغير وسوى) قال الشاعر:

يا رب غيرك في النساء غريرة ..... بيضاء قد متعتها بطلاق

فأدخل (رب) على (غير) وهي لا تدخل إلا على نكرة

١٤٥

إن أتيت بعد الظرف باسم نكرة جاز رفعه ونصبه، وكذلك إن كان الخبر استفهاما أو جارا ومجرورا

فإن قلت (أين الأمير جالس) أو (زيد في الدار جالس) أو (زيد خلفك جالس) جاز رفع جالس ونصبه.

فإن رفعته جعلته خبر المبتدأ وألغيت الظرف أو الجار والمجرور أو اسم استفهام، أي هذه كان مع الاسم النكرة.

وإن نصبت جالسا نصبته على الحال وجعلت الظرف الخبر وكذا اسم الاستفهام أو الجار والمجرور كقولك (بيننا خالد ثاو وثاويا) فارفع وانصب ولا تخجل.

١٤٧

فإن لم يحسن / إضمار (في) في الظرف وجب رفعه، كقولك (يوم الوصال حلا) و(أمامُك واسع)

١٤٨

اعلم أن العرب حذفت خبر المبتدأ حذفا لازما في ثلاثة مواضع

/ أحدها في قولهم (لعمرك إن زيدا خارج) وتقدير الكلام (لعمرك قسمي) أو يميني فحذفت الخبر اكتفاء بجواب القسم عنه.

والثاني بعد لولا التي معناها امتناع الشيء لوجود غيره كقولك (لولا زيد لزرتك) وتقديره لولا زيد حاضر لزرتك) ولا يجوز أن تلفظ بهذا الخبر.

.....

والموضع الثالث في مثل قولهم (أخطب ما يكون الأمير قائما) و(أطيب ما يكون السمك مشويا) ونحوه

١٥٠

ولما توسعوا في حذف الخبر كان حذف العائد منه إلى الاسم أولى، كقولك (السمن منوان بدرهم) أي منوان منه بدرهم

١٥٥

وقد ورد إلحاق علامة الجمع والتثنية في الفعل على لغة بعض العرب ..... وقد ضعفها قوم لكن القرآن جاء بها والحديث الصحيح

١٦٢

وإذا شككت في الاسم الواقع بعد الفعل ولم تدر أفاعل هو أم مفعول؟ فاحذفه واجعل مكانه ضمير نفسك فإن وجدت الضمير تاء فالاسم هو الفاعل وإن وجدت الضمير نونا وياء فالاسم هو المفعول

١٦٩

والمصدر اسم مبهم يقع على القليل والكثير ولا يثنى ولا يجمع / لأنه بمنزلة اسم الجنس كالزيت والعسل والجنس لا يثنى ولا يجمع

١٧٢

وقد جاء في كلام العرب مصادر بأفعال محذوفة مقدرة كقولهم (سمعا وطاعة وسقيا ورعيا وكرامة ومسرة) فهذه مصادر منصوبة كما ترى / ولا فعل هنا مذكورا، والتقدير أسمع لك سمعا وأطيع لك طوعا وأكرمك كرامة وأسرك مسرة

١٧٥

ويجوز أن يكون المفعول له نكرة ومعرفة، وقد جمعهما حاتم في قوله:

وأغفر عوراء الكريم ادخاره ..... وأعرض عن شتم اللئيم تكرما

١٧٧

وليس من المفاعيل ما ينتصب بواسطة إلا المفعول معه والمفعول دونه وهو الاستثناء

١٧٨

والفرق بين هذه الواو [المعية] وواو العطف

أن هذه ترد بمعنى المصاحبة فقط، والواو العاطفة توجب الشركة.

١٨٦

وأكثر ما يأتي [التمييز] بعد المقادير الأربعة التي هي / المعدود والموزون والمكيل والمذروع فيفسره

١٨٨

فإن قلت (عندي رطل زيتا) جاز أن تنصب (زيتا) على التمييز وأن تجره على الإضافة وأن ترفعه على أنه بدل من رطل

١٩٦

قط اسم الماضي من الزمان والأبد لجميع الآتي منه ولهذا يقال (ما فعلته قط) و (لا أفعله أبدا)

١٩٩

فإن جاءت غير متضمنة معنى (في) لم تكن ظروف زمان بل هي أسماء زمان ويتغاير عليها الإعراب كغيرها من الأسماء فتقول (يوم الجمعة مبارك) فترفعه بالابتداء

١٩٩

فأما قول العامة (ذهبت إلى عنده) فهو من لحونهم الفاحشة

٢٠٦

النصب بـ(خلا) أكثر والجر بـ(حاشى) أشهر

٢٠٧

غير المغضوب عليهم فجرها على البدل من الذين لا على الصفة لأن الذين معرفة وغير لا يتعرف بالإضافة والمعرفة لا توصف بالنكرة

٢١٠

ولزم [المستثنى] النصب لأنه إذا تأخر المستثنى جاز إبداله وجاز نصبه فإذا تقدم امتنع الإبدال لأن التابع / لا يتقدم المتبوع فتعين النصب، إذ كان يجوز مع التأخير

٢١٧

وقد يحذف الخبر اتساعا كقولهم للخائف (لا بأس) وكذلك قول المتشهد (لا إله إلا اللّه) الخبر محذوف وتقدير الكلام (لا إله لنا إلا اللّه)

٢٢٧

وفي مسائل التعجب ما يجوز إذا حمل على وجه ويمتنع إذا حمل على وجه كقولك (ما أسود زيدا) من السودد، وما أصفر العبد من الصفير وما أبيض الدجاجة من البيض، فيجوز ذلك، ويمتنع إذا أريد به الألوان

٢٣٦

يروى أن الحجاج صلى فقرأ {أفلا يعلم إذا بعثر ما في القبور وحصل ما في الصدور إن ربهم بهم يومئذ لخبير} بفتح الهمزة سبق إلى ذهنه أنها مصدرية فلما جاءت اللام في الخبر وقد تورط في فتح (إن) حذف اللام من قوله (لخبير) فقال (يومئذ خبير) فلما فرغ من الصلاة التفت وكان وراءه بعض فضلاء القراءة والعربية فقال ما ترى، فقال يا حجاج / أراك لحانا، فقال: واللّه لو قلت غير هذا لضربت الذي فيه عيناك

٢٤٣

الاختيار أن تنصب في كأنما وليتما ولعلما وترفع في إنما وأنما بكسر الهمزة وفتحها وفي لكنما

٢٤٤

والفرق بين التمني والترجي أن التمني يكون فيما يقع وفيما لا يقع والترجي لا يستعمل إلا فيما يقع، فلا يجوز أن يقال: لعل الشباب يعود

٢٤٨

والتعبير عنها [كان] بمعنى ثبت خير من التعبير بمعنى حدث لأنها قد تكون تامة فيما لا حدوث فيه نحو قوله صلى اللّه عليه وسلم كان اللّه ولا شيء معه

٢٤٩

وتارة يعبر عن معنى التامة بحضر كقوله تعالى وإن كان ذو عسرة وتارة يعبر عنها بوقع نحو قوله تعالى ما شاء اللّه كان

٢٥١

وقد تستعمل [أخوات كان] بمعنى صار، ولذلك نظائر يطول ذكرها

٢٥٧

وقد اختلف في (ما) التي مع الفعل الذي بعدها بمعنى المصدر كقولهم (أعجبني ما صنعت) فقيل هي اسم وقيل حرف.

٢٦٠

النداء مؤتلف من حرف واسم وليس في أنواع الكلام ما يأتلف من حرف واسم سواه

٢٦٩

[ذكر أمثلة كثيرة من السنة على الترخيم]

٢٨٤

وتقول في تصغير (فم) فويه؛ لأن المحذوف منه الواو لقولهم في جمعه أفواه.

وإن أبدلت الميم من الواو ولهذا لحنوا من صغره على فميم

٢٨٧

[حكاية ظريفة رواها بسنده عن المزي، وهي حكاية الفراء مع محمد بن الحسن]

٢٩٦

.... كدنيوي ونجار قد اقتتلا

المعنى أن أرباب الدنيا يشاحون الصناع في دفع الأجرة ويماكسونهم فيقتتلون.

٢٩٧

وأحرف العطف عشر فاحصها عددا ..... الواو والفا وحتى ثم ثم ولا

وأو وأم ثم لكنْ ثم بلْ وكذا ..... إما بكسر لتخيير أتت كملا

[في الحاشية: وقد جمع بعضهم الكل في بيتين فقال:

واعطف بواو وفاء ثم ثم وبل ..... وأو ولكن وأم أما وحتى ولا [كذا]

معطوفها اعرب بما أعربت ما عطفت ..... عليه والوصف والتأكيد والبدلا]

٣٠٤

وأن تكون [يعني أو] للتقريب، كقولك: ما أدري أسلم أو أودع أي لتقريب ما بين السلام والوداع

[هذا ذكره الحريري، ونقل السيوطي عن ابن هشام أنه ظاهر الفساد]

٣١٤

وقد جوز بعضهم إدخال الباء على نفسه وعينه فقال: جاء زيد بنفسه واستعدت الدرهم بعينه.

٣١٧

وللتأكيد مراتب بعضها فوق بعض بحسب الحاجة

[تعرض هنا لمبحث بلاغي لا نحوي]

٣١٨

لكن الإثبات أكثر توكيدا لأنه الأصل ولأن جنس الإثبات أشرف، والغلط فيه أغلظ والعمل به أكثر، ومن هذا قوله تعالى {واصبر على ما أصابك إن ذلك من عزم الأمور} لما ذكر الصبر وحده لم يؤكده باللام ولما قرنه بالآية الأخرى بالمغرفة أكده باللام فقال: {ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور}

٣٢٣

وأما عطف البيان فهو اسم ليس بمشتق من الفعل ولا في معنى المشتق منه كالأسماء الأعلام والكنى وبهذا تميز عن الوصف؛ لأن الأسماء الأعلام والكنى لا يجوز أن يوصف بها، مثاله قولك: رأيت أخاك زيدا، ولقيت أباك عمرا ومررت بعلي أبي الحسن، فزيد وعمرو وأبو الحسن عطف بيان يتبع ما قبله في الإعراب لأنهما مما لا يوصف بها.

٣٣٢

ولذلك صرفوا (عريانا) لكون مؤنثه عريانة فلا يقال رجل عريان وامرأة عريا كما قالوا سكران وسكرى والله أعلم

[اختلط على المؤلف فعلان بـ فعلان]

لكن رأيت الإمام موهوب بن الجواليقي قد جر مميز خمسين في الحديث المروي عن النبي صلى اللّه عليه وسلم أنه قال: (يقل الرجال ويكثر النساء حتى يكون لكل خمسين امرأةٍ قيم واحد) وجدنا ذلك كذلك بخطه في غير موضع من مسند الإمام أحمد بن حنبل / رضي اللّه عنه الذي كتبه وهو موجود بخزانة الكتب بمدرسة الشيخ عبد القادر الجيلي رحمه اللّه تعالى وراجعت في ذلك جماعة من فضلاء النحويين، فمنهم من أحجم عن الجواب، وقال: ما أعرف ذلك، ومنهم من منع جوازه، ومنهم من أجازه ووجهه، فقال: وهذا وإن كان يخالف ظاهر الاستعمال فإنه جائز لغة وغير ممتنع عربية، ومن أوجه جوازه أن يكون قد حذف منه (من) الجارة، وأصله (خمسين من امرأة) / فحذف (من) وأبقى عملها بعد الحذف، وهذا مما جاء منه كثير في كلام العرب، ونبه عليه أكثر النحاة في تصانيفهم، فقالوا بعد ذكرهم ما يقاس حذف حرف الجر منه وقد يحذف حرف الجر منه ويبقى عمله فأشاروا بذلك إلى ما يجيء من هذا وأمثاله.

قال: وإن كان قد كتب بحذف النون من خمسين فيكون الجر على إضافة خمسين إلى (امرأة) وحذف النون للإضافة، وهو وجه ظاهر، لا مانع منه، فإنه قد صرح ابن مالك في غير ما كتاب من كتبه، وغير ابن مالك أيضا بجواز إضافة عشرين وأخواته إلى التمييز حتى قال الكسائي / إن من العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى المفسر منكرا أو معرفا.

وإن كتب بثبوت النون وضبط بكسرها فإن الجر أيضا يكون جائزا بإضافة خمسين إلى امرأة ويكون الخمسون مما أعرب في نونه وألزم الياء، وهذا مما نص على جوازه ابن مالك فأجاز في نحو (رقين، وعشرين) أن يجعل الإعراب في النون ويلزم الياء، وعلى هذا أنشدوا:

وماذا يدري الشعراء مني ..... وقد جاوزت سن الأربعين

[بكسر النون ليتفق] مع ما قبله.

وقد رأيت هذا الحرف من هذا الحديث بهذا الضبط بخط غير ابن الجواليقي من الفضلاء.

وقد ورد في المسند أيضا من حديث أبي رافع مولى رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم في حديث الأضحية بالكبشين عنه وعن أمته وعن أهل بيته، وقال في آخره (فمكثنا سنينا ليس رجل من بني هاشم يضحي وقد كفاه اللّه المؤنة برسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم والغرم) فجعل الإعراب في النون على هذا الوجه.

٣٧٧

فأما الضم فإنه وقع منه في الأسماء ولم يقع في فعل البتة، ووقع في حرف واحد وهو منذ على قول من جعلها حرفا.

٣٧٨

ولا يجوز أن يقال: لا أكلمه قط، وإن كانت العامة تولع به

[المحقق: وقد وقع في كثير من كلام العلماء، انظر دراستنا على المحرر ص ٣٦ من القسم الأول]

انتهت الفوائد المنتقاة، والحمد للّه رب العالمين